الاقتصادية
صباح
17
العدد 1617 - السنة السادسة
الأحد 12 رمضان 1434 - الموافق 21 يوليو 2013
Sunday 21 July 2013 - No.1617 - 6th Year

أهداف خطة التنمية لم تتحقق على أرض الواقع

«الشال»: رفع نسبة الكويتيين من السكان إلى 34 في المئة بنهاية خطة التنمية

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي دخلنا، مع بداية شهر أبريل الماضي، السنة المالية الأخيرة من خطة التنمية، واسمها الرسمي «الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2010/2011-2013/2014»، والتي تمتد لأربع سنوات مالية، ونعتقد بأن من المفيد جرد ما تم تحقيقه من بعض أهم أهداف الخطة، وتحديدا الأهداف المحددة بالأرقام، والتي نختار منها هدفين هما التركيبة السكانية والعمالة، ونختارهما لتوفر بيانات حكومية، حديثة وكافية، عنهما. واستنتاجنا بعد مراجعة البيانات هو أن أهداف خطة التنمية لم تتحقق على أرض الواقع، والأرجح أن هذه السنة المالية، الجارية والأخيرة، من عمر الخطة، لن تكفي لتحقيقها.

من حيث التركيبة السكانية، والتي يعتبر اختلالها المستمر، لصالح غير الكويتيين، خطرا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، فقد حددت الخطة هدفا محددا برقم، هو رفع نسبة الكويتيين من السكان إلى 34 في المئة بنهاية الخطة، أي 31 مارس 2014، إضافة إلى هدف آخر هو ثبات عدد غير الكويتيين، خلال سنوات الخطة الأربع. هذا من حيث الأهداف، أما في الواقع وحسب البيانات الحكومية فإن نسبة الكويتيين، في الكويت، مستمرة في الانخفاض، وبوتيرة متسارعة، من 32.1 في المئة نهاية عام 2010، مرورا بـ 32 في المئة عام 2011 وحتى 31.7 في المئة نهاية عام 2012، وهو ما يعني حكما أن نسبة غير الكويتيين تزداد، وبوتيرة متسارعة، وأن أعدادهم ليست ثابتة، كما استهدفت الخطة، بل ترتفع، وبوتيرة متسارعة، أيضا، من نحو 2.43 مليون نسمة نهاية عام 2010 مرورا بـ 2.51 مليون عام 2011 إلى 2.61 مليون نهاية عام 2012، أي إن الحكومة لم تفشل في تحقيق هدف الخطة في رفع نسبة الكويتيين من السكان، حسب، بل إن اتجاه تغير التركيبة السكانية معاكس لما هو محدد في الخطة، وسرعة تغير التركيبة السكانية، في الاتجاه الخطأ، تزداد.

أما فيما يخص العمالة فإن الخطة تحدد هدف رفع نسبة العمالة الكويتية، من إجمالي العمالة في الكويت، إلى 21 في المئة، ورفع نسبة العمالة الكويتية، من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، إلى 8 في المئة، كذلك جعل القطاع الخاص يستوعب 65 في المئة من العمالة الكويتية الجديدة، ما يعادل 14.000 فرصة وظيفية سنويا وفقا للخطة، بحيث ترتفع نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص من إجمالي العمالة الكويتية إلى 30 في المئة، وهذه الأهداف، جميعها، من المفترض أن تتحقق بنهاية الخطة في 31 مارس 2014.

على أرض الواقع، وبالنظر إلى البيانات الحكومية نجد الصورة، على أفضل تقدير، ملتبسة من حيث تحقيق أهداف الخطة، مع ميل نحو الفشل، إذ نرى أن نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة في الكويت تتذبذب، إذ ارتفعت من 16.9 في المئة إلى 17.5 في المئة، بين عامي 2010 و2011، لكنها انخفضت إلى 17.4 في المئة بنهاية عام 2012، ولا تزال بعيدة بنحو 3.6 نقاط مئوية، عن هدف الخطة البالغ 21 في المئة. وتشير البيانات، أيضا، أن نسبة العمالة الكويتية إلى إجمالي العمالة في القطاع الخاص ترتفع، من نحو 4.4 في المئة إلى 4.5 في المئة وإلى 4.6 في المئة، في الأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي، في إشارة إلى أن النسبة تتحرك في الاتجاه الموافق للخطة، لكنها بعيدة عن تحقيق الهدف، حيث تقل بنحو 3.4 نقاط مئوية، أي نحو 42.5 في المئة، عن الهدف البالغ 8 في المئة.

أما نسبة العمالة الكويتية الجديدة التي قام القطاع الخاص بتوظيفها فتراوحت في الأعوام 2010 و2011 و2012، بين 52.7 في المئة «7.450 وظيفة» و18.4 في المئة «4.435 وظيفة»، و35.1 في المئة «3.374 وظيفة»، على التوالي، أي إنه لا يوجد اتجاه واضح لتطور المؤشر باتجاه تحقيق هدف الخطة بزيادة النسبة، كما إن النسب وعدد الوظائف بعيدان عن الهدفين المحددين بـ 30 في المئة و14.000 وظيفة جديدة للكويتيين في القطاع الخاص. يبقى هدف زيادة نسبة العمالة الكويتية، في القطاع الخاص، من إجمالي العمالة الكويتية، والذي لم يتحقق بدوره، فالنسب تتراوح بين 20.7 في المئة و20.5 و20.9 في المئة، للأعوام 2010 و2011 و2012، على التوالي، أي إننا أمام حالة أخرى من تذبذب اتجاه المؤشر وانخفاضه بنحو 9.1 نقاط مئوية، أي نحو 30.3 في المئة، عن النسبة المستهدفة والبالغة 30 في المئة.

خلاصة القول إن بعض أهم الأهداف، الاقتصادية والاجتماعية، لخطة التنمية، مثل إصلاح التركيبة السكانية والعمالة، لم تتحقق بعد مضي ثلاثة أرباع عمر الخطة، ولا توجد مؤشرات قاطعة بأن الأمور تسير باتجاه تحقيق الأهداف، خلال المدة المتبقية من عمرها، وهي شهور تسعة، فقط، بل إن مؤشرات مثل تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية تشير إلى أننا نسير باتجاه معاكس للخطة، وسرعة سيرنا في الاتجاه الخطأ تزداد. ذلك من ناحية الكم، أما من ناحية الكيف فالوضع أكثر سوءا، فالزيادة في السكان لا ترتبط بتعليم أو كفاءة، والعمالة الهامشية تؤدي إلى ضغط على أهداف الخطة الأخرى، مثل الإنفاق العام، وعمالة الكويتيين، غالبيتها، بطالة مقنعة أو عمالة غير حقيقية في القطاع الخاص للإفادة من مزايا دعم العمالة.

خطة التنمية

العمالة التي وظفها القطاع الخاص خلال عام 2012 بلغت 3.37 في المئة

معاناة الكويت تستمر مع تشكيل الإدارة العامة القادمة

تابع التقرير أسبوع يفصل الكويت عن ثالث انتخابات نيابية عامة، في أقل من 18 شهرا، وظلت الكويت نحو 21 شهرا في فراغ تشريعي، أي من دون مجلس أمة دستوري، وبانتهاء انتخابات نهاية الأسبوع الحالي، لا ضمانة، أيضا، بعدم إبطال المجلس القادم. ومرت حقبة ما قبل الانتخابات الحالية بفتور ظاهر، أي فاقدة للحماس والإثارة، إما لانخفاض حجم الثقة نتيجة تكرار الخطايا والإبطال، وإما لفقدان الثقة في احتمالات الإصلاح أو حتى وقف التردي، وإما للمقاطعة المقصودة، وإما لإجرائها في الصيف، وإن حدث ذلك مرتين في العقد الفائت، ولكن يضاف إليه إجراؤها في شهر رمضان.

واشار رشح للانتخابات القادمة كم كبير من المرشحين، في حدود الـ 400 مرشح قبل الشطب، وذلك يعني أن نحو واحدا من كل 8 مرشحين له فرصة بالنجاح، ولكن نسبها متفاوتة بين دائرة وأخرى. تبلغ هذه النسبة أفضلها في الدائرة الثانية، أو نحو واحد من كل 4 مرشحين، ثم نحو 1-5 للدائرة الأولى، ثم نحو 1-6 للدائرة الثالثة ثم نحو 1-11 للدائرة الرابعة، ثم نحو 1-15 للدائرة الخامسة، وقد ينخفض العدد الإجمالي، ومعه تتغير تلك النسب، بسبب بقاء باب الانسحاب مفتوحا حتى يوم الانتخابات. وظل الترشيح، من زاوية الكيف، مقاربا لمستوى الانتخابات السابقة للمجلس المبطل «2»، فحتى مع مشاركة تنظيمات سياسية وأفراد كانت مقاطعة بعد قرار المحكمة الدستورية بتحصين مرسوم الصوت الواحد، ظل المنتمون لهذه التيارات والأفراد المستقلون، معظمهم، الذين لديهم حظوظ أكبر بالفوز، عازفين عن الترشيح. وظلت الغالبية الساحقة للمعارضة في المجلس المبطل «1» عازفة عن الترشيح، أيضا، ما أفقد الانتخابات تلك الندية التي تميزت بها الانتخابات الكويتية، وذلك أضعف سخونتها وهبط بنوعية تشكيل المجلس القادم.

وبين تميزت حقبة الإعداد للانتخابات بظواهر سلبية غاية في الخطورة، فغياب الندية وضعف الاهتمام، أشعلا المراهنة للسيطرة على مكونات مجلس الأمة القادم، طمعا بحصة لصالح نافذين تجعل لهم خطوة في تشكيل مجلس الوزراء القادم، وأصبحت صناديق شراء الذمم موضوعا علنيا. وشجع التغاضي عن الفساد والإفساد على زيادة إقبال المتهمين بالرشوة لتصدر المشهد السياسي في التشريع والرقابة، بدعم ظاهر من المتهمين بتقديم الرشى، ويبلغ عدد من عليهم شبهة رشى 9 مرشحين من أصل 13 متهما، إضافة إلى الكثيرين ممن اتهمتهم لجنة الانتخابات السابقة بسوء السلوك. يحدث ذلك وهي المرة الأولى التي يتصدر ويتصدى فيها المتهمون بالرشوة المشهد السياسي وبعضهم شارك في لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة السابق، بينما في الكويت سجناء رأي شباب في هذا الصيف القائظ. تلك هي المؤشرات الأولية، والانتخابات وإفرازاتها ستكون القاعدة الأساس لتشكيل الإدارة العامة القادمة، ومن الواضح أن الرشوة بالمال أو الرشوة بالمنصب، كما حدث في قرارات التعيينات الأخيرة التي اتخذها مجلس الوزراء، هي دعامات تلك الإدارة. وبينما عنوان النجاح والفشل هما كفاءة نزاهة أو عدم كفاءة وعدم نزاهة، يبدو أن معاناة الكويت سوف تستمر، مع تشكيل الإدارة العامة القادمة، بفرعيها، الرقابي والتشريعي، من جانب، والتنفيذي، من جانب آخر، ولكن في ظروف قد لا يسمح فيها الوقت بالتعويض.

تبقى المشكلة كامنة في منطقة اليورو

«صندوق النقد» خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2013 من 3.3 في المئة إلى 3.1 في المئة

صندوق النقد

اوضح التقرير خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2013، من 3.3 في المئة، كما في تقرير أبريل الفائت، إلى 3.1 في المئة في تقرير يوليو الجاري، وخفضها، أيضا، لعام 2014، إلى 3.8 في المئة بعد أن كانت في تقرير أبريل 4 في المئة. وكان التخفيض شاملا الكتل الاقتصادية الرئيسة، كلها، فقد طال الولايات المتحدة الأمريكية بنحو -0.2 في المئة، للسنتين على التوالي، وطال منطقة اليورو بنحو -0.2 في المئة و-0.1 في المئة، للسنتين على التوالي، والأكثر أهمية، أنه طال الاقتصادات، الناشئة والنامية، بشكل أكبر وبنحو -0.3 في المئة، للسنتين على التوالي.

ورغم التخفيض الذي طال معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي، إلا أن الهامش الكبير بين توقعات نمو عام 2013 البالغة 1.7 في المئة، وعام 2014 البالغة 2.7 في المئة، يوحي بأنها في طريقها إلى التعافي. وتبقى المشكلة كامنة في منطقة اليورو، فمن المتوقع لها أن تستمر في التعايش مع النمو السالب في عام 2013 وبنسبة -0.6 في المئة، أي من دون تحسن عن مستوى أداء عام 2012 البالغ -0.6 في المئة، أيضا، مع توقعات بتعاف موجب هش في عام 2014 وبحدود 0.9 في المئة وهو حتى غير مضمون وغير كاف لإحداث فرص في سوق العمل، أي مواجهة مشكلة البطالة وهي أخطر مشاكلها.

لقد ضعف أداء الاقتصادات الرئيسة أكثر مما هو متوقع، وهي الأسواق المستقبلية لصادرات الاقتصادات الناشئة، والتي كانت تمثل الأمل في قطر الاقتصاد العالمي من عثرته، بما أدى إلى إصابة الاقتصادات الناشئة بالوهن، ومعه ضعف الأمل بقيادتها لمرحلة الانتعاش القادم. ويتوقع التقرير نموا للاقتصادات، الناشئة والنامية، بحدود 5 في المئة في عام 2013 وبحدود 5.4 في المئة في عام 2014، ولكن ضمنها تفاوت كبير بين نمو دولة وأخرى. فالصين، رغم تعرض توقعات النمو لها إلى خفض كبير، بحدود -0.3 في المئة في عام 2013 و-0.6 في المئة في عام 2014، يتوقع لها التقرير أن تنمو بمعدل 7.8 في المئة في عام 2013، و7.7 في المئة في عام 2014، تظل معدلات عالية، ولكن خطورتها أن التعديل عكس توقعاته من ارتفاع معدلات النمو في عام 2014، إلى انخفاضها عن مستوى عام 2013. وبينما لم تتعرض توقعات النمو للهند إلى الخفض نفسه وظلت عند مستوى 5.6 في المئة و6.3 في المئة، للسنتين على التوالي، تعرضت البرازيل لأكبر خفض لتوقعات نموها بنحو -0.5 في المئة و-0.8 في المئة، للسنتين على التوالي، ويقدر لها أن تنمو بنحو 2.5 في المئة و3.2 في المئة، للسنتين على التوالي، ويشارك البرازيل ضعف الأداء شريكاها الآخران في مجموعة البريكس «BRICS»، روسيا التي تعرضت توقعات النمو فيها لخفض أكبر بنحو -0.9 في المئة و-0.5 في المئة لتنمو بنحو 2.5 في المئة و3.3 في المئة، في السنتين على التوالي، وجنوب أفريقيا التي تعرضت لخفض قاس بحدود 0.8- في المئة و-0.4 في المئة، لتحقق نموا ضعيفا بحدود 2 في المئة و2.9 في المئة، للسنتين على التوالي.

صافي الأرباح بعد المخصصات بلغ نحو 172.9 مليون دينار

أرباح البنوك قد ارتفعت بنحو 12.8 في المئة في الربع الأول من عام 2013

ارتفاع إيرادات قطاع البنوك

تابع التقرير أبقت وكالة «موديز» العالمية، وهي واحدة من أكبر ثلاث مؤسسات تصنيف ائتماني، النظرة المستقبلية للقطاع المصرفي الكويتي مستقرة، بينما توقعت تحسنا في الأرباح لدى البنوك الكويتية في الفترة المقبلة، وذكرت الوكالة أن البنوك شطبت 60 في المئة -نحو 8.1 مليارات دينار كويتي- من القروض المتعثرة التي وصلت إلى الذروة في عام 2009، بعد تجنيب مخصصات كافية. كما توقعت بأن يبقى النظام ممولا بالدرجة الأولى من الودائع. ويرى التقرير بأن القروض المتعثرة في النظام المصرفي الكويتي ستستقر عند نسبة 5 في المئة - 6 في المئة، أي أقل مما كانت عليه في عام 2009 عندما بلغت نحو 10.4 في المئة.

ويذكر «مركز الجمان» بأن أرباح البنوك قد ارتفعت بنحو 12.8 في المئة في الربع الأول من عام 2013، مقارنة بنتائج الربع الأول من عام 2012، رغم ارتفاع المخصصات -وثابتة، تقريبا، حال استبعاد حقوق الأقلية في الأرباح-، ليبلغ صافي الأرباح «بعد المخصصات» نحو 172.9 مليون دينار كويتي من نحو 288 مليون دينار كويتي لصافي الأرباح «قبل المخصصات»، وغير مأخوذ في الاعتبار دمج بيانات بنك بوبيان ضمن بيانات بنك الكويت الوطني. وتبقى المخصصات، غير الضرورية، أرباحا، يمكن استدعاؤها عند الحاجة، أو احتياطي مخاطر، يمكن إلغاؤه، متى انحسرت المخاطر. وتختلف البنوك في نسبة مخصصاتها إلى تكلفة قروضها وسلفياتها، فاعلاها لـ «بنك الأهلي المتحد» بنحو 7.9 في المئة، ثم لـ «بيتك» بنحو 6.4 في المئة، وأدناها لـ «بنك بوبيان» بنحو 2.6 في المئة، بينما المعدل العام للبنوك التسعة هو 5.1 في المئة. ومازال تركيز القروض والسلفيات مرتفعا، فنصيب «بنك الكويت الوطني»، من صافي القروض والسلف، يقارب 31.5 في المئة، و21.2 في المئة لـ «بيتك»، أي إن اثنين من البنوك استحوذا على ما نسبته 52.7 في المئة، وسبعة البنوك الأخرى اكتفت بما نسبته 47.3 في المئة، أدناها «بنك الكويت الدولي» بنسبة 2.6 في المئة، ثم «بنك بوبيان» بنسبة 4.1 في المئة، وهما بنكان إسلاميان.

وتذكر النشرة الإحصائية «مايو 2013» لبنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغت نحو 27.8 مليار دينار كويتي، كما في مايو 2013، وهو ما يمثل نحو 56 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، مرتفعة بنحو 3.7 في المئة، عن نهاية عام 2012، والبالغة نحو 26.8 مليار دينار كويتي. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10.506 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 37.8 في المئة من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبنمو بنحو 4.5 في المئة مقارنة بنهاية عام 2012، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.085 مليار دينار كويتي «10.3 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية» مرتفعة بنحو 4.8 في المئة مقارنة بنهاية عام 2012، وبلغت قيمة القروض المقسطة نحو 6.440 مليارات دينار كويتي «61.3 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية»، وبنمو بنحو 6.7 في المئة مقارنة بنهاية عام 2012، بينما بلغت قيمة قروض شراء الأوراق المالية نحو 2.668 مليار دينار كويتي «25.4 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية» ومنخفضة بنحو -1.2 في المئة مقارنة بنهاية عام 2012.

وبشكل عام، تؤكد التطورات على أداء البنوك بأنها في الاتجاه السليم، ورغم استمرارها في أخذ المخصصات، إلا أن مستويات ربحيتها في تحسن، وقد تشهد تحسنا إضافيا، في الربع الثاني، مع التحسن الذي طرأ على أسعار الأصول -عقارات وأسهما- التي تمثل صلب رهوناتها ووسيلة مدينيها في سداد مديونياتهم، إلا أن عودتها إلى نشاطها الرئيس لازالت بطيئة وشهيتها لأخذ بعض المخاطر لازالت ضعيفة، فالارتفاع المحدود في مستوى إقراضها إنحاز، بشكل كبير، إلى القروض الشخصية -مقسطة واستهلاكية- حيث معدلات الفائدة عالية والمخاطر متدنية، وهو توجه غير نافع للاقتصاد.